

سلسلة التوثيق التاريخي لتحريف الأسانيد القرآنية بدعوى إصلاحها (١)

سلسلة تبين أخطاء إجازات قسم الإجازات بالمسجد النبوي

الإجازة الأولى

إعداد:

اللجنة العلمية في قسم تحقيق الأسانيد

بمركز الأستاذ الدكتور المعصراوي

للدراسات القرآنية والقراءات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، حافظ الكتاب المبين، في صدور المؤمنين، إلى يوم الدين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد أخذ الله تعالى الميثاق على العلماء أن يبينوا الحق ولا يكتموا، وأن ينفوا عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وقد كان من فضل الله تعالى على هذه الأمة إرشادهم لعلم الإسناد الذي لم يسبقها إليه أمة أخرى، فكان فخراً للمسلمين؛ حتى شهد لهم أعداؤهم بهذا.

لكن تصدى لهذا العلم من لا يضبطون أصوله؛ فوقف المحققون لهم بالمرصاد.

ومن هذا: ما تم تحريفه من أسانيد القراءات والقرآن في زماننا، بدعوى باطلة، هي: إصلاح الأسانيد، فاستجاز من تزعم هذه الدعوى وضع الأسانيد على شيوخه؛ بل على شيوخ غيره؛ فخالفوا بذلك طريقة القراء، فنتج عن ذلك مفسد كثيرة؛ فقيض الله تعالى جماعة من القراء؛ فألفوا مؤلفات عديدة في دفع هذه التحريفات، وأصدر خمسون من قراء العالم الإسلامي بياناً ينكرونها فيه، ثم تُوج ذلك ببيان الشيخين: كريم راجح وأحمد المعصراوي،

فقد أصدرنا بيانًا واضحًا، يتبرآن فيه منها.

فجزاهم الله خيرًا على ما قاموا به، فإنما يعرف الرجال بمثل هذه المواقف، فسيذكر لهم التاريخ هذا صفحةً ناصعةً في سيرتهم، وسيذكر التاريخ من بدّل وغير بخلاف هذا.

لكن زعم بعض الناس أن بيان الشيخين: كريم والمعصراوي لم يسق الحجج على خطأ من قام بذلك؛ ومع أن بعض ما أنكره الشيخان كُتبت فيه عدة مؤلفات^(١)؛ إلا أن اللجنة العلمية في قسم تحقيق الأسانيد، بمركز الأستاذ الدكتور المعصراوي للدراسات القرآنية والقراءات رغبت أن تورد الحجج على ما قرره الشيخان وغيرهما، وذلك بنقد الأسانيد التي يزعم واضعوها أنهم يصلحون بها خطأ الشيوخ في ما ساقوه من أسانيد لعدة قرون.

وقد نصحهم الناصحون لشهور بل لسنين فلم ينتصحو، بدعوى وقوع أخطاء في بعض أسانيد الإجازات التي أعطها الشيوخ لطلابهم، ودعوى اتصال الإسناد بالتلاوة التامة في جميع طبقاته. وسنبين في نقدنا لهذه الإجازات خطأ ما يدّعون، وتناقضهم فيه، وما يترتب على ذلك من مفساد.

(١) تنظر في الفيسبوك، في صفحة (الرود على السيد عبد الرحيم، في ما ادعاه على أسانيد القرآن الكريم).

وسنقسم هذا السلسلة إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: سلسلة تبين أخطاء قسم الإجازات بالمسجد
النبوي.

القسم الثاني: سرد المؤلفات التي كُتبت في رد هذه البدعة.
القسم الثالث: أسباب وقوع هذه البدعة.

ونهيّب بشيوخ الإقراء في العالم الإسلامي التواصل معنا^(١)؛
لدر هذه الطريقة المحدثّة التي ينسب فيها للشيخ ما لم يسندوه،
والتي يُسقط فيها أسانيد من أهم أسانيد القرآن والقراءات المتلقاة
بالقبول من علماء الأمة -مثل عامة أسانيد أهل الشام- وتستبدل
بما هو أدنى؛ كما سنين في نقدنا لهذه الإجازات.

(١) عن طريق الفيسبوك، من خلال صفحة (الردود على السيد عبد الرحيم، في
ما ادعاه على أسانيد القرآن الكريم).

القسم الأول: سلسلة تبين أخطاء قسم الإجازات بالمسجد

النبوي:

وذلك نصحًا للأمة، وإبراء للذمة.

وسيكون ذلك في حلقات متتالية.

وقد تعمدنا حذف اسم المجيز والمجاز؛ دفعًا للحرص عنهما، ولأننا نعلم أن كثيرًا من المجيزين لا يرضون بهذه التحريفات، ولذلك يعطي كثير منهم إجازات للطلاب على الصواب، غير هذه الإجازات التي يوقعون عليها وهم كارهون.

ونهيّب بكل من عنده إجازة من هذه الإجازات المحرفة على الشيوخ أن يرسلوا لنا إجازاتهم على صفحة الفيس السالفة؛ حتى نبين لهم ما فيها من أخطاء، وليحتسبوا في ذلك؛ فإن الإسناد من الدين.

وقد صدرنا هذا الباب ببيانات شيوخ القراء، ومشايخ الإقراء، التي تستنكر هذه التحريفات؛ ليكون نقد ما في هذه الإجازات تصديقًا لما قرروه، وتفصيلًا لما أجملوه.

وقد رأينا ألا نقصر على الأخطاء الجوهرية في هذه الإجازات؛ بل ننبه على غيرها؛ تميمًا للفائدة، وتنبهًا للقراء على تقصير كاتب هذه الإجازة -وهو الشيخ: السيد بن أحمد بن عبد الرحيم المصري- في ما هو دون ما يرومه من إصلاح مزعوم.

بَيَانٌ وَتَحْذِيرٌ

- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَاوَاهُ :
أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ أَحَدْتُ الشَّيْخَ السَّيِّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبُصْرِيِّ:
١- وَالطَّغَنَ فِي إِسْنَادِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْحَدَّادِيِّ عَنِ الْعُبَيْدِيِّ.
٢- وَالطَّغَنَ فِي قِرَاءَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْمَرْزُوقِيِّ عَلَى الْعُبَيْدِيِّ .
٣- وَعَدَمَ تَسْمِيَةِ طَرِيقِ الْقِرَاءَةِ فِي الْإِجَازَاتِ، فَيُسْنِدُ رِوَايَةَ حَفْصِ -مَثَلًا- مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ طَرِيقِهَا،
هَلْ هُوَ مِنَ الشَّاطِئَةِ أَوْ مِنَ الطَّيِّبَةِ .
٤- وَإِسْنَادَ الْقِرَاءَاتِ مِنْ طَرِيقِ الطَّيِّبَةِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ .
٥- وَإِسْنَادَ الْقِرَاءَاتِ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئَةِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الشَّاطِئِيِّ .
٦- وَخَلَطَ طَرِيقَ الرِّوَاةِ، فَيُسْنِدُ رِوَايَةَ حَفْصِ -مَثَلًا- مِنَ الشَّاطِئَةِ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ
وَعَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ فَقَطْ .
٧- وَتَحْمِيلَ بَعْضِ الْقُرَّاءِ مَا لَمْ يَتَحَمَّلُوهُ، فَيُسْنِدُ بَعْضَ مَا اخْتَصَّتْ بِهِ الطَّيِّبَةُ مِنْ طَرِيقِ قُرَّاءٍ لَمْ
يَقْرَأُوا الطَّيِّبَةَ أَصْلًا .
وَكُلُّ هَذَا خَطَأٌ، وَكَذِبٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَتَحْلِيلٌ عَلَى أَهْلِ الدَّرَايَةِ، وَإِنَّا نَهْرًا إِلَى اللَّهِ مِنْهُ .
وَالْمَأْمُولُ مِنْ قَاعِلِيهِ -وَمَنْ يُسَاعِدُونَهُ- أَنْ يُرَاجِعُوا طَرِيقَةَ الْقُرَّاءِ، وَالْأَلَا يُفَرِّقُوا كَلِمَةَ أَهْلِ الْإِقْرَاءِ .
وَفَقَّ اللَّهُ الْجَمِيعَ لِمَرْضَاتِهِ، وَسَلِّكَ بِهِمْ طَرِيقَ جَنَّتِهِ .
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ كَرِيمٌ رَاجِعٌ

شَيْخُ الْقُرَّاءِ بِالدِّيَارِ الشَّامِيَّةِ

الجمعة ١٨ / شعبان / ١٤٣٩ هـ - الموافق : ٤ / مايو / ٢٠١٨ م



الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ عَيْسَى الْمَعْصَرَاوِيُّ

شَيْخُ عُمُومِ النِّقَارِيِّ الْبُصْرِيِّ -سَابِقًا-

رئيس لجنة مراجعة المصحف بالأزهر الشريف -سابقًا-

الجمعة ١٨ / شعبان / ١٤٣٩ هـ الموافق : ٤ / مايو / ٢٠١٨ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ، وَخَصَّ بِحِفْظِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ
المُؤْمِنِينَ، فَتَنَعَّمُوا بِرِيَاضِهِ، وَذَبُّوا عَنْ حِيَاضِهِ، مِنْ تَحْرِيفِ الْغَالِيْنَ، وَانْتِحَالِ
المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلِ الْجَاهِلِينَ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى إِمَامِ القُرَّاءِ وَالمُقَرَّرِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ
تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا تَقْرِيطُ شَيْخِنَا: المُقَرَّرِ الكَبِيرِ، شَيْخِ قُرَّاءِ البَحْرَيْنِ: مُحَمَّدِ سَعِيدِ
الحُسَيْنِيِّ - (وُلِدَ قَبْلَ عامٍ: ١٣٦١، وَتُوُفِّيَ فِي: ١١ / ٨ / ١٤٣٩) رَحِمَهُ اللهُ^(١) - لِكِتَابِي:
(الحُجَّجِ الحَيَادِ).

بَلَعَنِي قَبْلَ نَحْوِ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، بَعْدَ أَنْ طَبَعْتُ الكِتَابَ.
وَقَدْ مَرَّ عَلَيَّ وَفَاةُ شَيْخِنَا نَحْوَ شَهْرٍ، وَهَذَا أَثَرُ صَالِحٍ مِنْ آثَارِهِ الصَّالِحَةِ الكَثِيرَةِ؛
فَرَعِبْتُ أَنْ أَنْشُرَهُ بَعْدَ طَيِّهِ لِيَنْتَفِعَ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلِيَنْتَفِعَ بِهِ القُرَّاءُ.
فَقَدْ حَوَى - عَلَى وَجَارَتِهِ - قَوَاعِدَ سَدِيدَةً، وَنُقُولًا مُفِيدَةً.
أَلَا سَلَّمَ اللهُ شَيْخَنَا فِي سَلِّكَ الصَّالِحِينَ الأَبْرَارِ، وَأَدْرَجَهُ فِي رُكْبِ الأَيْمَةِ
الأَخْيَارِ، جَزَاءَ مَا قَدَّمَ، وَوَقَاءَ مَا عَلَّمَ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي إِلَيْهِ المُنْتَهَى.

وَكَتَبَ: عَلِيُّ بْنُ سَعْدِ الغَامِدِيِّ المَكِّيُّ

عَصَرَ السَّبْتِ: ١٠ / ٩ / ١٤٣٩

بِمَكَّةِ أُمِّ القُرَى

(١) للوُفُوفِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ تَرْجَمَتِهِ الحَافِلَةَ يُنْظَرُ هَذَا الرَّابِطُ:

<https://www.facebook.com/umalquramakka/posts/2012025602347687>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعد :

فإني قد اطلعتُ على ما كتبه ابننا الشيخ المقرئ الدكتور علي بن سعد الغامدي - حفظه الله تعالى - في كتابه : « الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد » ، ردّ فيه على من طعن في بعض الأسانيد العوالي ، بكتابٍ سماه : « آفة علو الأسانيد » ، وقد طعن صاحب الآفة في إسناد المقرئ علي الحدّادي ، والمقرئ أحمد المرزوقي ، رحمهما الله تعالى .

أقول : إذا كان طلب العلو من غير تحقّق وإتقان آفةً ، فإن الطعن في العلو من غير بحثٍ وتحقّقٍ أيضًا آفةٌ ، علمًا بأنّ تسلسل الإسناد يحصل بعدة أمور ، منها : الاستفاضة والشهرة مع تسليم أهل العلم الثقات الأثبات لذلك أو عدم انكارهم ذلك ، لاسيما في العصور المتأخّرة ، والمثبت معه زيادة علمٍ ، وإنكار مثل هذه الأسانيد بالظنون والاحتمالات من غير برهانٍ قاطعٍ ، ولا دليلٍ ساطعٍ منكّرٍ من القول .

وأنا هنا ناقلاً من كلام العلامة المقرئ السيّد أحمد بن محمّد الحلواني في كتابه الماتع : (اللطائف البهيّة) ، ما يدلُّ على تعجّل صاحب الآفة وعدم استقصائه في بحثه ممّا أوقعه في الخطل ، حيث ذكر شيخه المرزوقي في موضوعين ، الموضع الأوّل عند الكلام على مقدار الغنّة ، فقال : " ولم يذكرها مقداراً ، والذي تلقّيته عن شيخنا المرزوقي وغيره أنّها مقدار ألف " [اللطائف البهيّة : ص ٥١] ، والموضع الثّاني عند شرح هذا البيت :

والإثمُ بالتّغيير مطلقاً لدى * أهل الأداء احفظه وانقل تسعدا
قال رحمه الله تعالى : و (أهل الأداء) هم القراء المعتبرون الضّابطون لألفاظ كتاب الله مع



محمد
فنيبر

تصحيح الحروف وإتقانها وبيانها وإحكامها ، وإعطائها صفاتها ، وما ينشأ عنها من ترفيق وتفخيم ، وغير ذلك ، مما هو لازم لها ، الآخذون من أفواه المشايخ المتقنين المتصل سندهم إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن لم يكن كذلك فلا يؤخذ عنه ، ولا يُعتدُّ به ولا يُوثق بقراءته ، فاحفظ ذلك وانقل عن المشايخ العارفين الموصوفين بما قدَّمته لك تسعد في الدارين ، وتُحشر - مع أهل كتاب الله ، واحذريا أخي أن تتهاون في تجويد كتاب الله فتُحرم الثواب ، ولا ينوبك إلا المشقة والعقاب . وعام ثلاث وخمسين بعد المتين والألف ارتحلت إلى مكة المشرفة - زاهها الله شرفاً إلى يوم الدين - أقمت فيها أربع سنين ، وتلقيت القرآن العظيم عن شَيْخِي خاتمة القراء المحققين السَّيِّدِ أَحْمَدِ المرزوقي - قدَّس الله روحه - ، فقرأت عليه ختمةً على رواية حفص ، وختمةً بالقراءات السَّبع من طريق الشَّاطِئِيَّة ، وختمةً بالقراءات العشر من طريق الشَّاطِئِيَّة والدُّرَّة ، وختمةً للعشرة أيضاً من طريق الطَّيْبِيَّة ، وكلُّ ذلك مع التَّجويد والضَّبَط والإِتقان ، جزاه الله عني أحسن الجزاء " [اللطائف البهيَّة : ص ٧٥] .

بعد هذا كيف يصح لقائل أن يقول بأنَّ المقرئ الحلواني أخذ عمَّن لم يُعرف بالتَّحقيق والتَّدقيق ، ولم يتَّصل له إسنادٌ صحيحٌ ؟؟؟!! ، وفي هذا كفايةً للمعتبر ، وبالإشارة يتَّضح المقال .

وأخيراً : جزى الله ابنا الدكتور الغامدي خير الجزاء ، عن ذبِّه عن الأئمة الأعلام ، ووقفه لكلِّ خيرٍ ، وألممه الصَّواب في القول والعمل .

والحمد لله ، وصلى الله على محمَّد وآله وصحبه وسلِّم .



قاله الفقير إلي ربه
محمد سعيد الحسيني
مملكة البحرين - البسيطين

محمد سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الإسناد من خصائص هذه الأمة الغراء، فحمله الآخر عن الأول في سلسلة متصلة زهراء، والصلاة والسلام على خير القراء والمقرئين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أما بعد: فقد اطلعنا على فحوى ما كتبه الشيخ: السيد بن أحمد بن عبد الرحيم المصري في كتابيه: (آفة علو الأسانيد) و(رد الحجج الباطلة والمضللة)، وقد تضمن مجموعهما الطعن في إسناد المقرئين: علي الحدادي وأحمد المرزوقي، رحمهما الله تعالى.

وبناء على ذلك نبين ما يلي:

أولاً: لم يصب الشيخ السيد فيما ذهب إليه من الطعن في هذين الإسنادين، اللذين تلقاهما العلماء بالقبول دهرًا طويلًا؛ فلم يقد دليلًا معتبرًا عند علماء صناعة الإسناد يستند إليه في الطعن في هذين الإسنادين. ثانيًا: نبرأ إلى الله من طعن الشيخ السيد هذا؛ بل ننكره عليه أشد الإنكار.

ثالثًا: ندعو الشيخ السيد إلى التراجع عن هذا الطعن، ومراجعة الحق خير من التماسي في الباطل.

رابعًا: نوصي طلاب العلم بعدم الالتفات إلى هذا الطعن، وأن يشتغلوا بتحصيل القراءة على المتقنين من المقرئين، سواء علت أسانيدهم أم نزلت.

خامساً: نوصي شيوخ الإقراء - خاصة أصحاب الأسانيد العالية-: بأن يبتغوا بتعليمهم وجه الله، وألا يثنيهم عن ذلك طمع في الدنيا الزائلة، التي يحصلونها من وراء الطلاب، أو غيرهم، ونبراً إلى الله ممن توسع منهم في أخذ الأموال من الطلاب، أو تساهل في الإقراء، وننكر عليه ذلك أشد الإنكار.

سادساً: نوصي من أراد أن ينقد أسانيد القراءات ألا يلج في هذا الباب حتى يكون على دراية تامة بقواعد الصناعة الإسنادية تأصيلاً وتطبيقاً، وألا ينفرد برأيه في هذا الأمر العظيم؛ بل عليه أن يراجع فيه جماعة كافية من المختصين بهذا الباب.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أُولي الأحلام والنهي، والحمد لله الذي إليه المنتهى.

• الشيوخ الموقعون على البيان:

- ١- إبراهيم بن فاضل المشهداني.
- ٢- أبو بكر بن الطيب كافي.
- ٣- أحمد خليل شاهين.
- ٤- أشرف بن محمود الكناني.
- ٥- إلياس بن أحمد حسين البرماوي.
- ٦- أنس بن عبد الله الكندري.
- ٧- أيمن أحمد أحمد سعيد.
- ٨- إيهاب بن أحمد فكري.

- ٩- بلال بارودي.
- ١٠- حامد بن أحمد بن أكرم البخاري.
- ١١- حسن بن مصطفى الوراق.
- ١٢- حسن سعيد السكندري.
- ١٣- حسين خالد حسين عيش.
- ١٤- زكريا بن العيد بسباسي.
- ١٥- سيد علي عبد المجيد عبد السميع.
- ١٦- طه بن محمد الفهد.
- ١٧- عادل بن عبد الرحمن السنيد.
- ١٨- عاشور بن السايح خضراوي الحسيني.
- ١٩- عبد الباري سعيد العبد الله.
- ٢٠- عبد الحكيم سعيد العبد الله.
- ٢١- عبد الحميد يوسف منصور.
- ٢٢- عبد الغفار بن محمد فيصل الدروي.
- ٢٣- عبد الكريم حمادوش.
- ٢٤- عبد الله المهيب.
- ٢٥- عبد الله بن صالح العبيد.
- ٢٦- عبد الهادي حميتو.
- ٢٧- عدنان بن عبد الرحمن العرضي المرصفي.
- ٢٨- علي بن سعد الغامدي.
- ٢٩- علي بن علي بن سعد بن رحال.
- ٣٠- عمر أحمد الماروق الطرابلسي.

- ٣١- فؤاد جابر عبد السلام.
- ٣٢- محمد إبراهيم محمد السيد الإسكندري.
- ٣٣- محمد أحمد بوركاب.
- ٣٤- محمد بن الشريف السحابي.
- ٣٥- محمد بن عطاء الله الحويطي.
- ٣٦- محمد سعيد الحسيني.
- ٣٧- محمد عصام القضاة.
- ٣٨- محمد فهد خاروف.
- ٣٩- محمد كريم بن سعيد بن كريم راجح.
- ٤٠- محمد موسى آل نصر.
- ٤١- محمد نبهان بن حسين مصري رحمه الله.
- ٤٢- محمود بن عبد الفتاح أبو كلوب.
- ٤٣- مشهور عودة العودات.
- ٤٤- مصطفى بن شعبان الوراق.
- ٤٥- منصور بن عبد القادر بلحاج.
- ٤٦- نادر بن محمد العنبتاوي.
- ٤٧- وليد بن إدريس المنيسي.
- ٤٨- وليد بن حسن جناحي.
- ٤٩- يحيى بن محمد الحكيمي الفيافي.
- ٥٠- يوسف بن عبد القادر نورين.

هذا تدليس أم كذب أم ماذا؟ بل هو الكذب الصراح

كنت في مقالات سابقة -ولم تنته بعد- أناقش كتاب: (الأسانيد القرآنية) للشيخ السيد بن أحمد عبد الرحيم، حفظه الله، لكنني في هذا المقال أناقش سنداً وصل إليّ؛ مختوم عليه بجتم قسم القرآن الكريم بالمسجد النبوي، وتوقيع المشرف العام عليه. ودفاعاً قبل كل شيء -والله يعلم- عن الأسانيد القرآنية؛ فإني أقول لكل من يكتب هذا السند أو هو مسؤول عنه من موجه، أو مجيز به، أو مجاز به: هذا السند كذب، وبهتان، وزور، وجهل ممن اجتهد فيه.

والدليل على ذلك:

١. الشيخ المجيز قال: «... فأخبرته -المجاز- أني قرأت القرآن الكريم كاملاً بسندي المتصل كما هو مدون أعلاه» اه بنصه وحروفه.

فأقول: سندك المذكور منك إلى الشيخ الأنصاري رحمه الله؛ هو نفسه سند كل الأسانيد القرآنية قبل أن يجتهد فيها الشيخ: السيد ابن أحمد بن عبد الرحيم ويغيرها؛ فإذن: من الكذب -ولا أصفك به والعياذ بالله- أن تقول إن مشايخك أجازوك بهذا السند.

٢. في أعلى السند المذكور؛ مكتوب: «عبدالرحمن ابن الفحام»

اهـ.

ومعلوم أنه صاحب كتاب: (التجريد) ولم تصلنا أسانيده
الموثقة نصاً وأداءً إلا من طريق ابن الجزري رحمه الله، وكتابه:
(النشر).

وهذا معناه أن كل أسانيد القراءات السبعة ورواتهم المذكورة
في إجازتك هذه هي اختيار ابن الجزري في نشره؛ وإلا فمن أين لك
الجزم بأن الأنصاري قرأ برواية ورش مثلاً من طريق الأزرق، ولم
يقرأ بطريق يونس بن عبد الأعلى والأصبهاني؛ مع أنه صرح بأن
أسانيده في السبعة هي من كتاب التجريد؟

فلو كان هذه الإجازة هي إجازة من طريق الأنصاري من طريق
ابن الفحام لما اقتصر فيها على الأزرق لورش وعلى أبي نشيط عن
قالون، مع أن في التجريد طريق أبي عون عن قالون، ولا شك -عند
الشيخ: السيد بن عبد الرحيم- أن الأنصاري قرأ بذلك!

وسؤالي هنا: أسألك بالله العلي العظيم؛ أيها الشيخ المجيز،
ومعك من أعطاك هذا السند: هل قرأت على شيوخك منك إلى ابن
الفحام بنفس قراءته هو على شيوخه إلى النبي ﷺ؟!

أشك في ذلك:

١. إن قلت: «نعم» فهذا معناه أنكم قرأتم بكل ما في

(التجريد) وهذا معناه أنكم قرأتم بطريق يونس بن عبد الأعلى عن ورش، ومعلوم أن كتاب التجريد فيه هذا الطريق، وهو طريق فيه بعض شواذ القراءة، وأيضاً معناه أنكم قرأتم بطريق أبي عون ... إلخ، فأين هذه الطرق من الإجازة المدونة؟!

٢. الأنصاري قرأ بالتجريد، وفيه: أن لهشام الإدخال بين الهمزتين في نحو: (ءأنذرتهم) و(أءله) بينما السند المذكور - أعني الذي قرأ به شيوخك إلى الأنصاري - فيه الخلاف في المكسورة فقط.

٣. الأزرق في التجريد له إبدال الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمة ألفاً، وسندك الذي كتبه لك شيوخك، والذي أكاد أجزم أنك قرأت به عليهم هو الإبدال والتسهيل، والله أعلم.

خلاصة ما أريد قوله:

هذا السند مركّب، وهو في الحقيقة سند ابن الجزري، ولشبهة ما، أو اجتهادٍ مخطئ، رُكّب عليه سند الأنصاري، فوقع صاحب هذا العمل في:

١. اختصر أسانيد الأنصاري بغير دليل عليه من الأنصاري نفسه، فالأنصاري - كما قلت - قرأ بكل التجريد وأجاز به، ولا نعلم أحداً أجاز بأسانيد الأنصاري بهذا السند عن القراءة السبعة من كتاب التجريد، أو قل من طريق ابن الفحام، والله أعلم.

٢. الكذب الصراح على أهل القراءات، فالقول بأن هذا هو

إسنادهم للقراء السبعة هو تقوُّلٌ عليهم، ولم يقولوه، ولم يدوّنوه؛ بل
ولا واحد منهم كتب الإجازة لتلميذه بهذا السند.
والله أعلم.

السالم الجكني
الأربعاء: ٦ / ١٠ / ١٤٣٩ هـ

نعم بارك الله في الشيخ المحقق أ.د. السالم الجكني.
وكل ما قاله في هذا المقال والمقالات السابقة حق، ومؤسس
على الدليل العلمي.

فلا يخفى على كل مشتغل بهذا الفن أن الكثير من كتب
القراءات المسندة؛ كالتجريد والإرشاد والكامل وغيرها؛ إنما نقرأ
منها بما اختاره ابن الجزري، وضمنه في نشره وتقريبه وطيبته.
وهذه الاختيارات -ولله الحمد- متصلة من زمان ابن الجزري
وتلاميذه الى يوم الناس هذا، مسلسلة بالقراءة والأداء، والتحديث
والتلاوة.

ولم يطعن فيها أحد من أهل العلم.
فمن يطعن فيها اليوم فقد خالف جماعة المسلمين، وإجماعهم
القولي والعملي: بأن ما وصلنا في النشر والطبقة متواتر مقطوع
بصحته، وكونه قرآنًا لا شك فيه.
وأما الإسناد إلى التجريد وغيره من الكتب المسندة الأخرى؛
فنفقت فيها الى السند المُسلسل بالقراءة بكل ما تضمنته،
ولا توجد تلك الاسانيد أبدًا.

والشيخ السيد الذي دفعه الى هذا هو ما ظنه من انقطاع وعدم
تسلسل الأسانيد بالتلاوة إلى ابن الجزري، وهذا لا يسلم له بالعلم

والدليل، وليس بمجرد العاطفة.

ولكن هاتِ اسانيدك إلى ابن الفحام وغيره، وأثبت فيها التسلسل بالقراءة في كل طبقات الإسناد، ودون ذلك خرط القتاد. وقد يقول: إنما نسند منها ما تضمنه النشر.

نقول: عدنا من حيث بدأنا.

ومعلوم أن التجريد فيه أشياء زائدة على الشاطبية، وأشياء ناقصة عن الشاطبية، ولا توجد في الطيبة، فكيف نسندها من التجريد؟!؟

فهذا هو التدليس والتركيب والتلفيق في الأسانيد.

وثم السؤال الموجه لهؤلاء: هل شيوخكم الذين أقرؤوكم أعطوكم هذه الأسانيد وأجازوكم بها؟ أم أتيتم بها من بطون الأثبات والاجازات المخطوطة؟!؟

فاتقوا الله، ولا تكذبوا على شيوخكم، ولا تنسبوا لهم ما لم يخطر على بالهم من الأسانيد، فأسانيدكم هذه منقطعة، مركبة، ملفقة، لا يحل لكم أن تجيزوا بها أحداً أبداً؛ فضلاً أن تلزموا الناس بها.

فشكر الله لأخينا المحقق السالم الجكني وغيره من أهل العلم، الذين يذبون عن أسانيد القراءات، وينصرون الحق لله تعالى، فجزاهم الله خيراً، وبارك فيهم، وهدى الله هؤلاء المشايخ للحق.

ونقول: الأسانيد ليست سالمة من الأخطاء اليسيرة، الذي
لا تجعلنا نرميها ظهرياً، ونستبدلها بأسانيد غريبة، مهجورة، غير
مشهورة ولا معمول بها في طبقات من القراء الى يومنا هذا.
فنعالج الأخطاء، ونصحح التصحيحات، ولا نهدم الأسانيد
المشهورة الصحيحة الثابتة ثبوت القمر في السماء.

وكتبه: أ.د. أبوبكر كافي

أستاذ الحديث والقراءات

بجامعة الأمير عبد القادر، للعلوم الإسلامية، بقسنطينة الجزائر

تبيين أخطاء الإجازة الأولى من إجازات قسم الإجازات بالمسجد النبوي

بيانات الإجازة التي رأينا التصريح بها:

رقم الإجازة: ١٤٣٨ / ٢٦٦.

تاريخ الإجازة: ١٤٣٩ / ٢ / ٦.

المُجازُ به: القراءات السبع جمعًا.

أخطاء الإجازة:

الخطأ الأول:

حميد (اسم المُجاز).

والصواب:

حميد.

الخطأ الثاني:

ذكر كاتب الإجازة قراءة الطالب بالقراءات السبعة، من غير

تسمية طريق القراءة.

الصواب:

تسمية طريق القراءة في الإجازة، وهو طريق الشاطبية.

والذي حمّله على ذلك - في ما نحسب - هو أنه أراد الفرار من

استدراك القراء عليه بمخالفة أسانيد التي يضعها طريق قراءة

المُجَازِ الَّذِي سَمَّاهُ؛ فَأَرَادَ أَنْ يُغْفَلَ طَرِيقَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِيَدْرَأَ عَنْهُ هَذَا
الِاسْتِدْرَاكَ، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ فَرَّ مِنْ غَلَطٍ فَوْقَ فِي غَلَطٍ أَكْبَرَ مِنْهُ.
وَقَدْ أَحْصَيْنَا نَحْوَ عَشْرِينَ مَفْسَدَةً أَعْقَبَهَا إِغْفَالُهُ طَرِيقَ الْقِرَاءَةِ
فِي إِجَازَاتِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ.

وسنسرُدُ ما تيسَّرَ منها، سواءً تعلقَ بهذهِ الإجازةِ أم بغيرِها:

١. **مُخَالَفَةُ عَمَلِ الْقُرَّاءِ:** فَقَدْ تَوَاتَرَ الْقُرَّاءُ عَلَى ذِكْرِ طَرِيقِ الْقِرَاءَةِ،
فَهَلْ تَتَابَعُوا عَلَى غَلَطٍ - وَفِيهِمْ أَيْمَةٌ أَعْلَامٌ - حَتَّى جَاءَ كَاتِبٌ هَذِهِ
الِإِجَازَاتِ فَظَهَرَ لَهُ مَا جَهَلُوهُ؟!

وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكْتُبَ إِجَازَةَ الْقُرَّاءِ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ.

٢. **جَهَالَةُ طَرِيقِ التَّلَاوَةِ:** فَلَا نَدْرِي هَلْ هُوَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَيَّانَ
- كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي الْإِسْنَادِ - أَمْ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ.
فَإِنْ قَالَ الْكَاتِبُ: بَلِ التَّلَاوَةُ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيِّ.

قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ نَعْرِفُ أَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيِّ وَقَدْ أَعْفَلْتَ
طَرِيقَ التَّلَاوَةِ، وَلَمْ تَذْكَرِ الشَّاطِئِيَّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الْبَتَّةَ؟!

فَإِنْ قَالَ: أَلَا تَظُنُّونَ بِي ظَنًّا حَسَنًا: فَتَتَوَقَّعُونَ أَنَّي لَنْ أُخْرِقَ
إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ الْمَشَارِقَةَ عَلَى إِقْرَاءِ السَّبْعِ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيِّ أَوْ
ابْنِ الْجَزْرِيِّ؟

قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ غَيْرُكَ لَمَا ظَنَّنَا بِهِ إِلَّا ذَلِكَ، أَمَا أَنْتَ فَقَدْ حَرَفْتَ
إِجْمَاعَهُمْ فِي إِسْنَادِ طَرِيقِ السَّبْعِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الشَّاطِئِيِّ وَابْنِ الْجَزْرِيِّ،
فَلَمْ تَذْكُرْ أَيًّا مِنْهُمَا فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، فَلَمْ نَعُدْ نَأْمَنُ أَنْ تَحْرِقَ إِجْمَاعَهُمْ
فِي ذِكْرِ قِرَاءَةِ السَّبْعِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الشَّاطِئِيِّ أَوْ ابْنِ الْجَزْرِيِّ.

ثُمَّ إِنَّا لَوْ أَحْسَنَّا الظَّنَّ بِكَ فَبَيَّنَ القُرَاءَ -فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ-
مَنْ يَجْهَلُ طُرُقَ التَّلَاوَةِ، فَعَلَامَ تَتْرُكُهُمْ يَذْهَبُونَ كُلَّ مَذْهَبٍ فِي طَرِيقِ
تِلَاوَةِ الْمُجَازِ؟! هَلَّا يَسْرَتْ لَهُمْ كَمَا يَسِرَّ القُرَاءَ لَهُمْ مِنْ قَبْلُ!؟

٣. ظَلَمَ الْمُجَازِ: فِي إِجَازَةِ سَاقِ طَرِيقِ الْأَصْبَهَائِيِّ مِنْ كِتَابِ

التَّجْرِيدِ فَحَسَبُ^(١)، فَالتَّأْظُرُ فِي الإِجَازَةِ الَّتِي أُغْفِلَ فِيهَا طَرِيقُ تِلَاوَةِ
الْمُجَازِ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ الْأَصْبَهَائِيِّ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ كِتَابِ التَّجْرِيدِ،
الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَرِيقٌ وَاحِدٌ لِلأَصْبَهَائِيِّ، بَيْنَمَا قَرَأَ الْمُجَازُ
بِمَضْمُونِ جَمِيعِ كُتُبِ طَرِيقِ الْأَصْبَهَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ الطَّيْبِيَّةِ، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ
عَشَرَ كِتَابًا، وَجَمِيعِ طُرُقِ الْأَصْبَهَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ الطَّيْبِيَّةِ، وَهِيَ سِتَّةٌ
وَعِشْرُونَ طَرِيقًا.

٤. تَحْمِيلُ الْمُجَازِ مَا لَمْ يَتَحَمَّلُ: وَهِيَ ضِدُّ سَابِقَتِهَا، فَالَّذِي يَقْرَأُ

-عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ- رَوَايَةَ حَفْصٍ بِالْقَصْرِ يُكْتَبُ لَهُ فِي إِجَازَتِهِ رَوَايَةٌ

(١) ورقمها في إجازات المسجد النبوي: ٢٨٤ / ١٤٣٨.

حَفْصٍ مَطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، فَيُظْهِرُ كَأَنَّهُ تَحَمَّلَهَا مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهَا!
٥. إِغْرَاءُ الْمُجَازِ بِالْكَذِبِ فِي مَضْمُونِ تِلَاوَتِهِ: فَإِغْفَالُ طَرِيقِ
التَّلَاوَةِ فِي الْإِجَازَاتِ سَبِيلٌ إِلَى الْكَذِبِ، فَالَّذِي يَقْرَأُ بِقَصْرِ الْمُفْصَلِ
لِحَفْصٍ رَبَّمَا ادَّعَى أَنَّهُ قَرَأَ جَمِيعَ طُرُقِ حَفْصٍ؛ لِأَنَّ الْإِجَازَةَ الَّتِي
أُعْطِيهَا تَنْطِقُ بِهَذَا، فَطَرِيقُ التَّلَاوَةِ فِيهَا مُطْلَقٌ، غَيْرُ مُقَيَّدٍ.
بل بَلَعْنَا أَنَّ بَعْضَ الْمُجَازِينَ صَرَّحَ بِأَنَّهُ إِذَا عَادَ إِلَى بَلَدِهِ
سَيَقُولُ: إِنَّهُ قَرَأَ بِكَذَا وَكَذَا مِمَّا لَمْ يَقْرَأْ بِهِ.
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْكَاذِبَ لَا يَحْجُزُهُ شَيْءٌ عَنِ كَذِبِهِ، سَوَاءً قَيَّدْنَا
طَرِيقَ تِلَاوَتِهِ أَمْ أَطْلَقْنَاهُ.

قِيلَ: هُوَ كَذَلِكَ؛ وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُعَيِّنَهُ عَلَى ذَلِكَ.

وهذا يُوَدِّي إِلَى الْمَفْسَدَةِ الثَّالِيَةِ، وَهِيَ:

٦. الْإِعَانَةُ عَلَى وُجُودِ مُقْرئينَ غَيْرِ أَكْفَاءٍ.

٧. تَحْمِيلُ الْمُقْرئينَ مَا لَمْ يَتَحَمَّلُوا: فَالَّذِي يَقْرَأُ - عَلَى سَبِيلِ
المِثَالِ - رَوَايَةَ حَفْصٍ بِالتَّوَسُّطِ يُكْتَبُ لَهُ فِي إِجَازَتِهِ رَوَايَةُ حَفْصٍ
مَطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، فَيُظْهِرُ كَأَنَّهُ أَقْرَأَهَا مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهَا، وَهُوَ لَمْ
يَقْرَأْ عَلَى شَيْخِهِ بِالْقَصْرِ أَصْلًا!

٨. تَكْذِيبُ الْمُجَازِ: كَمَا لَوْ أَقْرَأَ طَرِيقَ الْأَصْبَهَانِيِّ بِغَيْرِ
مَضْمُونِ كِتَابِ التَّجْرِيدِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ فِي إِجَازَتِهِ السَّالِفَةِ،

فلا يَأْمَنُ أَنْ يُكذِّبَهُ مُكذِّبٌ؛ لا سِيَّما إِنْ كَانَ يُحْسِدُهُ، ولا يَشْفَعُ
لِلْمُجَازِ قِراءَتُهُ بِجَمِيعِ طُرُقِ الْأَصْبَهَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ الطَّيِّبَةِ؛ لِأَنَّ مُكذِّبَهُ
سَيَحُجُّهُ بِظَاهِرِ إِجَازَتِهِ.

وهذا رُبَّما حَرَمَ الْمُجَازَ مِنْ خَيْرِ كَثِيرٍ فِي إِقْرَائِهِ، وَأَلْحَقَ بِهِ أَدَى
كَبِيرًا فِي عَدَالَتِهِ.

٩. الإِخْلَالُ بِتَرَاجِمِ الْقُرَّاءِ وَالْمُقْرئينِ: مَعْلُومٌ أَنَّ الإِجَازاتِ مِنْ
مَصَادِرِ تَرَاجِمِ الْقُرَّاءِ وَالْمُقْرئينِ الْمُهِمَّةِ، فَالإِخْلَالُ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ يُفْضِي إِلَى الإِخْلَالِ بِتَرَاجِمِهِمْ.

١٠. الطَّعْنُ فِي الْمُجِيزِ بِجَهْلِ طَرِيقَةِ الْقُرَّاءِ فِي كِتَابَةِ إِجَازَاتِهِمْ:
وذلك مِنْ قُرَّاءِ الْأَمْصارِ حِينَ يَقْفُونَ عَلَى إِجَازَتِهِ أَوْ يَبْلُغُهُمْ خَبَرُهَا،
وَالْمُجِيزُ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ راضٍ بِذلك، كما عَلِمْنَا ذلكَ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ
مُقْرئِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ.

وقَدْ سَأَلْنَا الْمُقْرئَ الْكَبِيرَ: عَبْدِ الرَّافِعِ بْنِ رِضْوَانَ الشَّرْقَاوِيِّ
عَنْ عَدَمِ تَسْمِيَةِ طَرِيقِ الْقِراءَةِ فِي الإِجَازَةِ، وَعَنْ عَدَمِ تَسْمِيَةِ مَرْتَبَةِ
الْمَدِّ فِيهَا.

فقالَ: هذا تَدْلِيلُ.

١١. الطَّعْنُ فِي الْقائِمِينَ عَلَى الإِقْرَاءِ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِجَهْلِ
طَرِيقَةِ الْقُرَّاءِ فِي كِتَابَةِ إِجَازَاتِهِمْ: وَذلكَ مِنْ قُرَّاءِ الْأَمْصارِ حِينَ
يَقْفُونَ عَلَى هَذِهِ الإِجَازَةِ أَوْ يَبْلُغُهُمْ خَبَرُهَا.

١٢. الطَّعْنُ فِي بَعْضِ سُيُوخِ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ: كَشُيُوخِنَا
وَشُيُوخِهِمْ؛ ظَنًّا مِنَ الطَّاعِنِ أَنَّنَا نَقَلْنَا هَذَا الْخَطَأَ عَنْهُمْ، وَمَا عَلِمَ أَنَّ
كَاتِبَ الْإِجَازَةِ هُوَ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ.

١٣. الطَّعْنُ فِي الْمُجِيزِ بِأَنَّهُ يُقْرَأُ بِشَوَازِ الْحُرُوفِ: لِأَنَّهُ فِي
كِتَابِ التَّجْرِيدِ الَّذِي أَسْنَدَ الْكَاتِبُ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ
حُرُوفٌ لَيْسَتْ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ وَلَا الطَّيِّبِيَّةِ؛ فَأَصْبَحَتِ الْقِرَاءَةُ
بِهَا شَاذَةً.

فَإِنْ قَالَ الْكَاتِبُ: إِنَّ إِقْرَاءَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ مُقَيَّدٌ بِمَا فِي
الشَّاطِئِيَّةِ.

قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ يَعْرِفُ الطَّاعِنُ أَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ وَقَدْ
أَغْفَلَتْ طَرِيقَ التَّلَاوَةِ، وَلَمْ تَذْكَرِ الشَّاطِئِيَّةَ فِي الْإِسْنَادِ بَتَاتًا، وَخَرَقَتْ
إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ الْمَشَارِقَةِ فِي إِسْنَادِهِمُ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ مِنْ طَرِيقِ
الشَّاطِئِيَّةِ أَوْ ابْنِ الْحَزْرِيِّ، فَلَا يَأْمَنُ أَنْ تَخْرِقَهُ فِي ذِكْرِ قِرَاءَةِ الْقِرَاءَاتِ
السَّبْعِ مِنْ غَيْرِ الشَّاطِئِيَّةِ كَذَلِكَ؟!

١٤. الطَّعْنُ فِي الْقَائِمِينَ عَلَى الْإِقْرَاءِ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِأَنَّهُمْ
يُمْكِنُونَ الْمُقْرئينَ مِنَ الْإِقْرَاءِ بِشَوَازِ الْحُرُوفِ! بَلْ يَأْمُرُونَهُمْ بِذَلِكَ
حِينَ يَأْمُرُونَهُمْ بِإِجَازَةِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْإِجَازَاتِ: وَالْقَوْلُ فِيهِ كَسَابِقِهِ.
١٥. انْتِزَاعُ حَقِّ الْمُجِيزِينَ الَّذِينَ لَا يَرْتَضُونَ هَذَا الْعَمَلَ:

فالإجازة حَقٌّ مُحَضٌّ لِلْمُجِيزِ، ولو كانت تَسْمِيَةً طَرِيقَ الإِجَازَةِ مِنَ الْكَمَالِ لَمَا سَاغَ انْتِزَاعُهُ مِنَ الْمُجِيزِ، فَكَيْفَ وَهُوَ مِنْ لَوَازِمِ الإِجَازَةِ؟! **١٦. النِّسْبَةُ إِلَى الْكُتُبِ مَا لَيْسَ فِيهَا:** فَإِذَا لَمْ يُسَمَّ طَرِيقُ قِرَاءَةِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ - كَمَا فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ - كَانَتْ طُرُقُهُمْ مُطْلَقَةً مِنَ الشَّاطِئِيَّةِ وَالطَّيِّبَةِ، ثُمَّ يَسُوقُهَا مِنْ طَرِيقِ التَّجْرِيدِ، فَنُسِبَ إِلَى التَّجْرِيدِ مَا لَيْسَ فِيهِ مِنْ وُجُوهِ الشَّاطِئِيَّةِ وَالطَّيِّبَةِ.

١٧. التَّهْوِينُ مِنْ شَأْنِ إِجَازَاتِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ: وَذَلِكَ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُقْرئينَ فِيهِ يُضْطَرُّونَ إِلَى إِصْدَارِ إِجَازَاتٍ غَيْرِ إِجَازَاتِهِمْ الَّتِي تَصْدُرُ عَنِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ وَجَدُوا أَنَّ الْقَائِمِينَ عَلَى الإِقْرَاءِ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ قَدْ أَكْرَهُوهُمْ عَلَى هَذِهِ الإِجَازَاتِ الَّتِي لَا يَرْتَضُونَهَا؛ فَآثَرُوا فَضَلَ الإِقْرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى تَصْحِيحِ إِجَازَاتِهِمْ.

وَقَدْ أَخْبَرَنَا الْمُقْرئُ الْكَبِيرُ: عَبْدُ الرَّافِعِ بْنِ رِضْوَانَ الشَّرْقَاوِيِّ أَنَّهُ مَا مِنْ قَارِئٍ يُجِيزُهُ بِإِجَازَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَّا وَيُعْطِيهِ إِجَازَةً أُخْرَى مَعَهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْقُرَاءِ الشَّهِيرَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُفْضِي إِلَى التَّهْوِينِ مِنْ شَأْنِ إِجَازَاتِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ. فَعَلَى الْقَائِمِينَ عَلَى قِسْمِ الإِجَازَاتِ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ أَنْ يَتَدَارَكُوا ذَلِكَ: بِكِتَابَةِ إِجَازَاتِهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْقُرَاءِ؛ لِتَسْلَمَ مِنَ الْمَقَاسِدِ السَّالِفَةِ وَغَيْرِهَا، وَلِتَجْتَمِعَ كَلِمَةُ الْقُرَاءِ، وَذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا.

الخطأ الثالث من أخطاء هذه الإجازة:

إبراهيم بن سعد بن محمود.

والصواب:

إبراهيم سعد بن علي^(١).

الخطأ الرابع:

عبد بن علي بن عبد الرحمن سبيع.

والصواب:

علي بن عبد الرحمن سبيع^(٢).

الخطأ الخامس:

العبيدي.

والصواب:

العبيدي^(٣).

(١) ينظر: ترجمة إبراهيم سعد المنشورة بصفحة كشكول ابن شعبان:

https://www.facebook.com/%D9%83%D8%B4%D9%83%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D9%86-2093734897523139/?notif_id=1515927254122640¬if_t=page_invite

(٢) ينظر: رسالته المسماة: رسالة فيما يتعلق برواية حفص على وفاق طريقي الحرز

والطبية، الغلاف، وص: ١٤.

(٣) ينظر: شيخ القراء إبراهيم العبيدي: حياته وآثاره وأسانيده، لمصطفى شعبان،

ص: ٣٠-٣١.

الخطأ السادس:

علي بن محمد البدري.

والصواب:

علي بن حسين بن عبد الله البدري^(١).

الخطأ السابع:

البيباني.

والصواب:

البيباني^(٢).

الخطأ الثامن:

إبراهيم العبيدي عن مصطفى بن أحمد العزيزي عن أحمد بن محمد المنفلوطي.

والصواب:

أن هذا السند مركب.

مبني على اجتهاد خاطئ، وهو أن مصطفى العزيزي شيخ العبيدي هو مصطفى بن أحمد العزيزي المتوفى سنة: ١١٥٤هـ، وهذا خطأ؛ بل هذا فقيه متقدم على شيخ العبيدي.

(١) ينظر: شيخ القراء إبراهيم العبيدي: ص: ٣٦.

(٢) ينظر: صحيح المعاني، شرح منظومة البيباني، لعبد الهادي الأبياري، مخطوط

بالأزهرية (٢٨٩ مجاميع) ٨٧٩٧، رسالة رقم: ٥، ق: ١٠٦.

كما أن روايته عن المنفلوطي بالإجازة المجردة فقط، فلم يثبت أن مصطفى بن أحمد العزيمي هذا قرأ القرآن على المنفلوطي. وبناء على هذا: يقع كاتب الإجازة في إثبات طبقة -على الأقل- بالإجازة المجردة، مخالفاً ما يذهب إليه من عدم إثبات ما كان كذلك من الأسانيد، ويرى أنه ليس من الأسانيد المستقيمة. وحال مصطفى بن أحمد العزيمي الذي أتى به هذا أقل بكثير من حال المرزوقي، من جهة الاختصاص بالقراءات، فأحمد المرزوقي له عدد من التلاميذ في القراءات، وصدرت منه إجازة بالقراءات ووقفنا عليها، ووصفه تلاميذه بالمقرئ وشيخ الإقراء، وله منظومة في الفن، وتملكات لبعض كتب القراءات، وغير ذلك. ولم يرد شيء من ذلك عن مصطفى بن أحمد العزيمي الذي أتى به كاتب هذه الإجازة.

كما أن أحمد المنفلوطي من علماء الحديث بالأزهر، ولم يختص بشيء في القراءات سوى أنهم قالوا في ترجمته: إنه أخذ القراءات على محمد البقري، هذا فقط، ولم يذكروا أنه أقرأ القرآن، ولم يصفوه بالمقرئ، وليس له مؤلف في القراءات، ولم نقف على إجازة منه بالقراءات لأي تلميذ.

فالمرزوقي -بلا شك- أفضل بكثير، وله اختصاص بالقراءات تعلمًا وتعليمًا أكثر من هذين -العزيمي والمنفلوطي-.

فليُتأمل هذا، فإنه تناقض ظاهر من كاتب الإجازة: الشيخ:
السيد عبد الرحيم بين ما دونه في هذه الإجازة وبين ما يقرره في
كتبه الأخرى عن المرزوقي!

المخطأ التاسع:

زكريا الأنصاري عن العقبي عن أبي البركات محمد عن أبي
حيان، بأسانيده إلى التجريد والعنوان.

والصواب:

أن هذا السند فيه جهالة للكتب المقروء بمضمونها في كل
طبقة، حيث لم يرد نص بالكتب التي قرأ بها أبو البركات على أبي
حيان، ولا بالكتب التي قرأ بها العقبي على أبي البركات، ولا بالكتب
التي قرأ بها زكريا على العقبي.

وينبغي عليه: جهالة للأوجه المقروء بها للقراء السبعة.
ولأن هذا الإسناد يمر بأبي حيان وله مصنفات في القراءات
فيها أحرف وأوجه -سيأتي ذكرها- غير ما في القراءات السبع من
طريق الشاطبية، وهو الطريق الذي قرأ به المجاز، بل لم يقرأ المجيز
نفسه بسواه.

وكذلك هذا السند يصل إلى كتابي التجريد والعنوان وفيهما
للقراء السبعة ما ليس في الشاطبية التي قرأ المجاز بمضمونها!
ومعنى ذلك: أنه بهذا الإسناد نُسب لأبي حيان وصاحب

التجريد وصاحب العنوان ما لم يقرؤوا به ولم يقرئوا به!
ويسوغ للمجيز بهذا الإسناد أن يروي ما لم يقرأ به، بل
ما لا يعرفه أصلاً! وهذا خلط وتركيب.

وكان الأولى أن يقتصر على الإسناد الذي يوصل المجيز
بالشاطبي، مؤلف الشاطبية، التي قرئ بمضمونها فقط، ويكتفي
بذلك.

كما أننا أصبحنا منذ عدة قرون لا نصل إلى الكتب المصنفة
في القراءات قبل ابن الجزري والتي انتقى منها في النشر إلا من
طريق ابن الجزري، وذلك لاقتصار القراء من عدة قرون على القراءة
والإقراء لما فوق السبع بكتب ابن الجزري الدرّة والطيبة والنشر
والتقريب؛ ركوناً لمذهبه، وثقة بعلمه.

وابن الجزري لم يأخذ بكل ما في هذه الكتب، أي: أنه اختار
ونحن قرأنا باختياره، وعليه فقد انقطعت الأسانيد الموصلة لهذه
الكتب من غير طريقه بشرط اتصال التلاوة في ما نعلم.

وعليه: فالأولى الاقتصار في أسانيد الكتب المصنفة في
القراءات قبل ابن الجزري والتي اختار منها طرقاً وأوجهاً - ككتب
أبي حيان والتجريد والعنوان - على الأسانيد التي تمر بابن الجزري
فقط، فهذا هو الأضبط والأنسب، وإلا وقعنا في خلط وتركيب
ولا بد.

الخطأ العاشر:

اقتصر كاتب الإجازة على طريق أبي حيان فقط، ولم يذكر
إسناداً إلى الشاطبي ولا إلى ابن الجزري!

والصواب:

كما أسلفنا: هذا خلط؛ لأن المجيز يقرأ ويقرأ بمضمن
الشاطبية والمجاز ما قرأ إلا بمضمن الشاطبية.
فهل يجوز أن أقرأ طالباً بما في الشاطبية، ثم أجزه بما في
التجريد لابن الفحام؟!

كما أن الشيوخ الذين يسندون العشر من النشر وأصوله -
ومنها التجريد- لم يقرؤوا بكل ما في التجريد، ولم يقرؤوا بما
اختاره أبو حيان من التجريد ولا بما اختاره زكريا الأنصاري
كذلك، وإنما بما اختاره منه ابن الجزري فقط.

فلو جاز لأحد أن يسند القراءات السبع إلى ابن الفحام في
تجريده فلا بد أن يعلم ما اختاره ابن الجزري منه وما تركه، ويلتزم
بذلك، ويلزمه أن يسند من طريق ابن الجزري، ولا يتخطاه أو
يهمله.

وَأَمَّا زَعْمُ الشَّيْخِ السَّيِّدِ: أَنَّ زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يُقْرَأُ
بِمَضْمُونِ مُصَنَّفَاتِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ إِلَّا أَنَّهُ يُسْنَدُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ؛ لِأَنَّ
طَرِيقَهُ عَنِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ التَّامَّةِ.

فِيصِحُّ بِنَاءً عَلَى هَذَا إِسْنَادِ الْقِرَاءَةِ الَّتِي بِمَضْمُونِ مُصَنَّفَاتِ
ابْنِ الْجَزْرِيِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ!

قُلْنَا: مَا عَزَاهُ إِلَى زَكْرِيَّا لَا يَصِحُّ عَنْهُ: وَذَلِكَ لِأَنَّ زَكْرِيَّا وَصَلَ
أَسَانِيدَهُ إِلَى كُتُبِ خَمْسَةِ: التَّجْرِيدِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالتَّيْسِيرِ، وَالْمُسْتَنْبِرِ،
وإِرْشَادِ الْقَلَانِسِيِّ، وَوَقَفَ أَسَانِيدُهُ عِنْدَهَا^(١).

وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّ تَتِمَّةَ أَسَانِيدِهِ تُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ.
وَوَصَلَ أَسَانِيدَهُ إِلَى ابْنِ الْجَزْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ شَيْوَحِهِ: الْعُقْبِيِّ،
وَالْقَلْقِيلِيِّ، وَطَاهِرِ التُّوَيْرِيِّ، وَوَقَفَ أَسَانِيدُهُ عِنْدَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ^(٢).
وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّ تَتِمَّةَ أَسَانِيدِهِ تُؤْخَذُ مِنْ كُتُبِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ،
الَّتِي صَرَّحَ بِأَنَّه قَرَأَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ، وَأَقْرَأَ بِهِ^(٣).

وَلَكِنَّ الشَّيْخَ السَّيِّدَ أَخَذَ بِمَفْهُومِ كَلَامِهِ فِي أَسَانِيدِ الْكُتُبِ
الْخَمْسَةِ، وَتَرَكَ مَفْهُومَ كَلَامِهِ فِي مُصَنَّفَاتِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ! وَهَذَا مِنْ
التَّحَكُّمِ، وَالتَّحَكُّمُ لَا يَعْجَزُ عَنْ أَحَدٍ.
فَتَبَيَّنَ مِمَّا سَلَفَ: أَنَّ زَكْرِيَّا - مِنْ مَجْمُوعِ ثَبَاتِهِ وَإِجَارَتِهِ لِلْعَرَبِيِّ -
أَسْنَدَ مَضْمُونِ مُصَنَّفَاتِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ نَفْسِهِ.
وَيَزِيدُ ذَلِكَ وُضُوحًا: إِجْمَاعُ الْقُرَّاءِ عَلَى هَذَا الْفَهْمِ مِنْ بَعْدِ

(١) يُنظَرُ: ثَبَّتْ زَكْرِيَّا: ١١٠، ١١١، وَإِجَارَتُهُ لِلْعَرَبِيِّ: ل: ٢/ب.

(٢) يُنظَرُ: ثَبَّتْ زَكْرِيَّا: ١٠٣، وَإِجَارَتُهُ لِلْعَرَبِيِّ: ل: ٢/ب.

(٣) يُنظَرُ: ثَبَّتْ زَكْرِيَّا: ١٠٢، وَإِجَارَتُهُ لِلْعَرَبِيِّ: ل: ١/ب.

زَكَرِيَّا إِلَى زَمَانِنَا هَذَا.

وَإِيرَادُهُ لِأَسَانِيدَ لَا تَمُرُّ بِابْنِ الْجَزْرِيِّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُقْرَأُ بِكُتُبِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَكُتُبِ غَيْرِهِ، مِمَّا قَرَأَ بِهِ عَلَى شُيُوخِهِ. وَلَمَّا أَصْبَحَتِ الْقِرَاءَةُ بَعْدَ زَكَرِيَّا مَقْصُورَةً عَلَى مَضْمُونِ كُتُبِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ اقْتَصَرَ الْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِ زَكَرِيَّا عَلَى أَسَانِيدِ زَكَرِيَّا الْمُتَّصِلَةِ بِابْنِ الْجَزْرِيِّ.

فَمَا أَخْطَأُوا عَلَى زَكَرِيَّا - كَمَا ادَّعَى الشَّيْخُ السَّيِّدُ - بَلِ اخْتَارُوا مِمَّا أَسَنَدَهُ زَكَرِيَّا مَا يُوَافِقُ حَقِيقَةَ قِرَاءَتِهِمْ.

الخطأ الحادي عشر:

فِي إِسْنَادِ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَةِ قَنْبَلٍ ذَكَرَ إِسْنَادَ ابْنِ مَجَاهِدٍ عَنْ قَنْبَلٍ.

والصواب:

أَنَّ هَذَا خَطَأٌ عَلَى مَذْهَبِ كَاتِبِ الْإِجَازَةِ: الشَّيْخِ: السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحِيمِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الطَّبَقَةَ عِنْدَهُ لَيْسَتْ بِالتَّلَاوَةِ التَّامَةِ، وَهُوَ لَا يَعْتَدُ إِلَّا بِالتَّلَاوَةِ التَّامَةِ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِ الْإِسْنَادِ، وَالْأَسَانِيدِ الَّتِي تَخْلُو مِنْ هَذَا الشَّرْطِ لَيْسَتْ بِمُسْتَقِيمَةٍ عِنْدَهُ.

وَقَدْ قَرَّرَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي كِتَابَاتِهِ وَفِي الْفِيْدِيُو الْأَخِيرِ لَهُ أَيْضًا أَنَّ ابْنَ مَجَاهِدٍ لَمْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى قَنْبَلٍ؛ وَإِنَّمَا قَرَأَ بَعْضَهُ؛ بَلِ اتُّهِمَ بِالْكَذْبِ بِسَبَبِ رِوَايَتِهِ عَنْ قَنْبَلٍ بِصِيغَةِ ظَاهِرِهَا الْقِرَاءَةُ.

ومع ذلك ذكر في هذه الإجازة رواية ابن مجاهد عن قنبل.

وهذا تناقض صريح.

وأما عند أئمة القراءات فإنهم يعتدون بمثل رواية ابن مجاهد عن قنبل، ونحوها، كرواية الحروف، وهي قراءة حروف الخلاف فقط، ويحيى ابن آدم لم يأخذ عن شعبة إلا الحروف سماعًا. والعجيب أن الشيخ السيد يستدل بكلام بعض الأئمة على مذهبه، ويترك بعضه الذي يَحُجُّه.

وطريقة أهل العلم الراسخين: هي جمع كلام أهل العلم وتطبيقاتهم، ثم استخراج مذهبهم من مجموع ذلك.

ومذهب القراء في هذه المسألة بناء على ذلك: أنهم يُفَضِّلُونَ التَّحْمَلَ بِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ التَّامَّةِ، وَعَلَيْهَا عَامَّةٌ أَسَانِيدِهِمْ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَقْتَصِرُونَ عَلَيْهَا؛ بَلْ يَقْبَلُونَ غَيْرَهَا، وَيَعُدُّونَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمَةِ؛ بِشَرْطِهِ.

ولم يكتف الشيخ السيد بمخالفتهم؛ بل تناقض كذلك.

ولا بُدَّ له من التناقض؛ لأنه أخف الضررين عليه؛ لأنه لو طرد مذهبه فرد رواية قنبل وشعبة من الشاطبية -لأنهما ليسا بالتلاوة التامة التي يشترطها- لقام عليه نكير الأمة جمعاء، من قرائها وغيرهم؛ فكان التناقض أخف عليه من ذلك. ولو اتبع سبيل القراء لسلم من هذا وذاك.

ساق كاتب الإجازة القراءات السبع من طريق الشاطبية من طريق أبي حيان
وهذا جدول يبين الفروق بين (عقد اللآلي، في القراءات السبع العوالي)
لأبي حيان و(الشاطبية) ليعلم القراء أي تخليط وقع فيه كاتب هذه الإجازة

م	الحرف	طريق عقد اللآلي	البيت	طريق الشاطبية
أم القرآن				
١	{الصراف} معرفاً باللام	خلاد بالإشمام بخلف حيثما ورد	٢٩	إشمام الموضع الأول
٢	{ءآل لوط}	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	٤٢	الإدغام للسوسي بلا خلف
الإدغام الكبير				
٣	{هُوَ} المضموم	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	٤٢	الإدغام للسوسي بلا خلف
٤	{وَهُوَ} واقع	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	٤٣	الإدغام للسوسي بلا خلف
٥	{وَهُوَ} وليهم	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	٤٣	الإدغام للسوسي بلا خلف
إدغام المتقاربين				
٦	{وَلَمْ يُوْت سعة}	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	٤٧	الإظهار
٧	{قَدْ أُوتِيَتْ سؤلك}	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	٤٧	الإظهار

الإظهار	٤٧	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	{فَأَكْثَرَتْ جَدَانَا}	٨
الإظهار	٤٨	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	{دَخَلَتْ جَنَّتَكَ}	٩
الإظهار	٤٨	الإدغام الكبير لأبي عمرو بخلفه	{فَلَبِثْتَ سِنِينَ}	١٠
الإظهار	٤٨	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	{رَأَيْتَ ثَمَّ}	١١
الإدغام للسوسي بلا خلف	٤٨	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	{الصَّلَاةَ طَرَفِي}	١٢
الإدغام للسوسي بلا خلف	٥٠	الإدغام لدوري أبي عمرو فقط	أَخْرَجَ شَطَاءَهُ	١٣
الإدغام للسوسي بلا خلف	٥١	الإدغام فقط لأبي الزعرار عن الدوري بخلاف	رُحِزَ عَنِ	١٤
إدغام واختلاس للسوسي	٥٤	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	الْحُلْدِ جَزَاءً	١٥
الإظهار	٥٤	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	دَاوُودَ شُكْرًا	١٦
الإظهار	٥٤	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	أَرَادَ شُكُورًا	١٧
الإظهار	٥٩	الإدغام لأبي عمرو، والإخفاء	{أَنَّى يَكُونُ لَهُ} و{أَنَّى}	١٨

	٦٠	والإظهار له من التجريد	يَكُونُ لِي {	
الإظهار	٦١	الإدغام للسوسي	{وَالْأَرْضُ شَيْئًا}	١٩
الإدغام للسوسي بلا خلف	٦٤	الإدغام لأبي عمرو بخلفه	{الْعَرْشِ سَبِيلًا}	٢٠
الإدغام الصغير				
الإظهار لخلف، والخلف لخلاف	٨٢	الخلف لحمزة بتمامه في الإدغام	{بَلْ طَبَعَ}	٢٢
الإدغام لجميع القراء	٨٤	الإظهار لقالون من المبهج	لام {بل} عند الراء	٢٣
الإدغام فقط	٨٧	الإظهار والإدغام لشعبة	{ن والقلم}	٢١
الإدغام بلا غنة لجميع القراء	٩٠	الإدغام بغنة للبيزي وابن عامر وعاصم بخلف عنهم	النون الساكنة عند اللام والراء	٢٤
ليس فيها طريق الضرير	٩١	الإدغام بلا غنة للضرير عن دوري الكسائي	النون الساكنة عند الياء	٢٥
الإظهار لهشام، والإدغام لخلاف، بخلف عنه في: {يَتَّبُ فَأَوْلِيكَ} فحسب	٩٥	الإدغام لهشام بخلفه، ولخلاف بخلفه	باء الجزم عند الفاء	٢٦

الإدغام لقنبل، والخلف للبي.	٩٨	الإظهار والإدغام لابن كثير بتمامه	{أَرْكَبُ مَعَنَا}	٢٧
الإدغام بلا خلف	١٠٢	الإدغام لحفص بخلفه	{يَلْهَثُ ذَلِكَ}	٢٨
الإدغام بلا خلف	١٠٣	الإدغام لهشام وابن ذكوان بخلفهما	{يُرِدُّ ثَوَابَ}	٢٩
الإظهار بلا خلف	١٠٦	الإدغام لهشام وابن ذكوان بخلفهما	{عُدْتُ} {فَنَبَذْتُهَا}	٣٠
جواز الإظهار للدوري	١٠٧	الإدغام لأبي عمرو، ومنع الإظهار	راء الجزم عند اللام	٣١
هَاءُ الْكِنَايَةِ				
السكون له بلا خلف	١١٢	سكون هاء الكناية للسوسي بخلف	{وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا} طه	٣٢
الصلة للجميع بلا خلف	١١٤	بالاختلاس لقالون من طريق ابن بويان عن أبي نسيط	{تُرْزَقَانِهِ} يوسف	٣٣
بالسكون والصلة لدوري أبي عمرو، والاختلاس فقط لشعبة	١١٧	بالسكون والاختلاس لدوري أبي عمرو ولشعبة	{يَرِضُهُ} الزمر	٣٤

بالسكون له فقط	١١٩	بالخلاف لهشام	{يَرَهُ} الزلزلة	٣٥
بالصلة فقط للجميع	١١٩	بالخلاف لقالون والسوسي وهشام	{يَرَهُ} البد	٣٦
المد والقصر				
التوسط فقط كابن عامر والكسائي	١٢٢	يمدهما عاصم دون ورش وحمزة، وفوق ابن عامر والكسائي	المد المتصل والمنفصل	٣٧
ثلاثة أوجه	١٢٣	الإشباع لورش	مد البدل	٣٨
القصر فقط	١٢٦	بمد وقصر البدل لورش	نحو: {إيت} في الابتداء	٣٩
القصر فقط	١٢٧	بمد وقصر البدل لورش	{إِسْرَائِيل}	٤٠
التسوية بين المُخفف والمُثقل	١٣٢	يمد المثلث أزيد من المخفف في قول	المد اللازم في فواتح السور	٤١
بالطول والتوسط للجميع	١٣٣	بالمد لورش والخلاف للباقيين	{عَيْنُ} فاتحة مريم والشورى	٤٢

الإِمَالَةُ			
٤٣	{القَهَّارِ} {البَوَّارِ} ونحو: {القرَّارِ}	بالتقليل والفتح لحمزة	١٥١ ١٥٢ بالتقليل فقط
٤٤	إِمالة ما قبل هاء التأنيث للكسائي	حكى مذهبا ثالثا عن الأهوازي، وهو تخصيص الإِمالة بـ{نِعْمَةٌ} {وَمِرْيَةٌ} و{مَعْصِيَةٌ} و{آخِرَةٌ} حيث وردت و{الْقِيَامَةُ}	١٥٩ ١٦٠ ذكر المذهبين المعروفين فقط: المذهب العام، والمذهب الخاص
٤٥	{تُتَارِ}	الإِمالة لدوري الكسائي بخلفه	١٧٠ الفتح فقط
٤٦	{البارئِ}	الفتح لدوري الكسائي من طريق الضرب	١٧١ الإِمالة لدوري الكسائي بلا خلف
٤٧	{أَوَّلَ كَافِرٍ}	إِمالة دوري الكسائي بخلفه	١٧٢ الفتح للجميع بلا خلف
٤٨	{الْيَتَامَى} و{يَتَامَى} {وَأُسَارَى} و{كُسَالَى} {وَنَصَارَى} و{سُكَارَى}	إِمالة ما قبل الألف الأولى؛ إتباعاً، لدوري الكسائي بخلفه	١٧٣ ١٧٤ الفتح للجميع بلا خلف
٤٩	{والجارِ} معاً	الإِمالة لأبي عمرو بخلفه	١٧٦ الفتح فقط

التقليل فقط	١٨١	التقليل والفتح لأبي عمرو	٥٠ {مُوسَى} و{يَحْيَى} و{عَيْسَى}
التقليل للدوري، والفتح للسوسي	١٨١	التقليل والفتح لأبي عمرو	٥١ {أَنَّى}
التقليل للدوري، والفتح للسوسي	١٨٢	الفتح فقط لأبي عمرو	٥٢ {يَا أَسْفَى}
التقليل فقط	١٨٦	التقليل والفتح لأبي عمرو	٥٣ حاء {حم}
الفتح فقط	١٩١	بالإمالة لشعبة من طريق أبي حمدون	٥٤ {بلى}
الفتح فقط لهشام	١٩٥ ١٩٦	إمالة الراء والهمزة للحلواني عن هشام، وإمالة ما عدا موضع النجم عنه من طريق ابن فارس	٥٥ {رأى}
الإمالة في الجميع	٢٠١	تخصيص إمالة ابن ذكوان بـ {رأى كوكبًا} في قول	٥٦ {رأى}
الفتح فقط	٢٠٢	الفتح والإمالة لابن ذكوان	٥٧ {أتى أمر الله}

٥٨	طا الفواتح	التقليل لورش	٢٠٣	الفتح فقط
٥٩	{مَرَضَاتِ}	بالفتح والتقليل لورش	٢٠٧	الفتح فقط
٦٠	نحو: {الغارِ}	الخلف وقفًا لمن يميل وصلًا	٢١٢	الإمالة وقفًا لمن يميل وصلًا
٦١	نحو: {الغارِ}	الخلف بين الفتح والإمالة لأبي عمرو حال الإدغام لمن له الإدغام والإمالة من طريقه	٢١٢	الإمالة له فقط حال الإدغام كالإظهار

الراءات

٦٢	{مَرْفَقًا} و{مَرْيَمَ} و{قَرْيَةَ}	الترقيق والتفخيم للجميع	٢٢٢	ترقيق {مَرْفَقًا} لمن يكسر الميم، وتفخيم {مَرْيَمَ} و{قَرْيَةَ} للجميع
٦٣	راء مفتوحة بعد كسر وقبل ألف الاثنين، نحو: {تنتصران}	الترقيق والتفخيم لورش	٢٢٥	الترقيق فقط
٦٤	{إِرْمَ} و{فِرَاقُ}	الترقيق والتفخيم لورش	٢٢٥	التفخيم فقط
٦٥	{حصرت} {مرء} {ذراعًا}	الترقيق والتفخيم لورش	٢٢٥ ٢٢٦	الترقيق فقط
٦٦	{لَعِبْرَةَ} و{كَبْرَهُ} {جِذْرُكُمْ} و{وِزْرُ} و{إِسْرَافًا} و{ذِكْرَكَ}	الترقيق والتفخيم لورش	٢٢٩	الترقيق فقط
٦٧	{وَالِإِشْرَاقِ}	الترقيق والتفخيم لورش	٢٢٩	التفخيم فقط
٦٨	{وَعَشِيرَتُكُمْ}	الترقيق والتفخيم لورش	٢٣٣	الترقيق فقط

الترقيق فقط	٢٣٣	الترقيق والتفخيم لورش، وخصص ابن غلبون الترقيق بوزن "فَعِيلاً"	المنون المنصوب	٦٩
الترقيق فقط	٢٣٥	الترقيق والتفخيم لورش	{إِجْرَامِي}	٧٠
التفخيم فقط	٢٣٥	الترقيق والتفخيم لورش	{المرء}	٧١
الترقيق فقط	٢٣٧	الترقيق والتفخيم لورش	{عِشْرُونَ} و {كِبْرٌ}	٧٢
اللامات				
التغليظ فقط	٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥	الترقيق والتغليظ لورش	{بِظْلَامٍ} و {أَظْلَمَ} {وَالطَّلَاقِ} و {مَطَّلَعٌ} {وَطَلَّقْتُمْ} و {فَصَّلَ}	٧٣
الترقيق فقط	٢٤٤ ٢٤٥	الترقيق والتغليظ لورش	{أَضَلَّتُمْ} و {صَلَّصَالٍ} {وَأَسْتَغْلَظُ}	٧٤
الترقيق فقط	٢٤٨	الترقيق والتغليظ لورش	اللام المفتوحة بَيْنَ خَاءٍ وطاء، أو بين خاء وصاد، أو بين تاء وطاء، نحو: {خَلَطُوا} و {أَخْلَصُوا}، {وَلَيْتَلَطَّفُ}	٧٥

الترقيق فقط	٢٤٩	الترقيق والتغليظ لورش	اللام المفتوحة أو المضمومة بَيْنَ غين وطاء، نحو: {فاستغلظ} {اغلظ}	٧٦
الترقيق فقط	٢٥٠	الترقيق والتغليظ لورش	{ثلاث} كيف جاء	٧٧

الهمز			
التسهيل، والإبدال، فقط	٢٦٠	ثلاثة أوجه لورش: التسهيل، والإبدال، والإدخال	٧٨ نَحَوُ: {أَفَرَزْتُمْ}
التسهيل فقط	٢٦٢	لأصحاب التسهيل بالوجهين: بين بين، والإبدال	٧٩ الهمزة الثانية من نحو: {أَنْتُمْ}
التسهيل بين بين فقط	٢٦٣	الأقيس إبدال الهمزة ياء لمن سهل	٨٠ {أئمة}
إبدال الأولى وتسهيل الثانية بين بين فقط	٢٧٩ ٢٨٠	لقنبل في حالة الوصل إبدال همزة الاستفهام واوًا مفتوحة، وعليه أربعة أوجه في الهمزة الثانية: تسهيلها، إبدالها، تحقيقها، إسكانها	٨١ نحو: {فَرَعُونَ أَأَمَنْتُمْ}
بهمزة استفهام بعدها همزة مسهلة لجميع المسهلين	٢٨٢	لأصحاب التسهيل تقرأ بهمزة استفهام بعدها مدة مطولة، إلا لورش فبهمزة استفهام بعدها همزة مسهلة	٨٢ {أَأَمَنْتُمْ}
بالإخبار فقط	٢٨٣	بالإدخال مع التسهيل لهشام في قول	٨٣ {أَأَعْجَمِي}

التسهيل والتحقيق، كلاهما مع الإدخال لهشام، والتسهيل بدون إدخال لابن كثير، فقط	٢٨٨ ٢٨٩	التسهيل مع الإدخال لهشام، والتسهيل بدون إدخال لابن كثير، أو الإبدال لهما	{أَذْهَبْتُمْ} الأحقاف	٨٤
إدخال بدون خلف	٢٩٤	إدخال هشام بخلف	{أَنَّ كَانَ} نون	٨٥
السكت قبل الهمز				
ترك السكت فقط	٣٣١	سكت حفص بخلفه	الساكن قبل الهمز	٨٦
ياءات الإضافة				
الفتح فقط وصلا	٣٩٠	فتح الياء وإسكانها وصلًا للسوسي	{فَبَشِّرْ عِبَادِ}	٨٧
الوقف				
الوقف بالتاء فقط	٤٨٤	الوقف بالهاء لحمزة بخلفه	{مَرَضَاتِ}	٨٨
الوقف بالتاء فقط لقبيل والأخفش، وبالهاء فقط للبيزي والكسائي	٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨	الوقف بالهاء لقبيل من التجريد، والخلف للأخفش عن ابن ذكوان، والخلف أيضًا عن البيزي والكسائي	{هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ}	٨٩

بالهاء فقط		الوقف بالهاء والتاء لأبي الحارث	{وَلَاتٌ} و{ذَاتٌ بهجة} {وَاللَّاتُ}	٩٠
الفرش				
التسهيل بخلاف	٥٤٨	التسهيل للبيزي بلا خلاف	{لَأَعْتَبُكُمْ}	٩١
نافع والبيزي وشعبة والكسائي بالصاد، ابن ذكوان وخلاص بالسين والصاد، الباقون بالسين	٥٥٢ ٥٥٣	بالصاد للبيزي والكسائي، وبالخلاف للباقيين (هذا ظاهر النظم)	{ويبسط} البقرة، {وبسط} الأعراف	٩٢
التخفيف فقط	٥٧٠	تشديد التاء للبيزي بخلفه	{اللَّاتُ}	٩٣
التخفيف فقط	٦٨٠	التشديد لقبيل بخلفه	{أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ} الأعراف	٩٤
كسرها فقط	٥٨١	ضم الراء وكسها لشعبة	{رِضْوَانُهُ} بالعقود	٩٥
الإدغام فقط	٥٩٠	إظهار الذال للسوسي بخلفه (تَدَّخِرُونَ)	{تَدَّخِرُونَ}	٩٦
وجهان فقط: {بييس} {بيئس}	٦٩٢	لشعبة ثلاثة أوجه: {بييس} {بيئس} {بييس}	{بعذاب بييس}	٩٧

٩٨	{وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ}	تحفيف شعبة بخلفه	٦٩٤	تحفيف بدون خلاف
٩٩	{مُرْدَفَيْنَ}	فتح الدال لقنبل بخلفه	٦٩٩	كسرها له بلا خلاف
١٠٠	{يَلْمِزُكَ}	ضم الميم لقنبل بخلفه	٧١٠	كسرها بلا خلف
١٠١	{أَمْ لَا يَهْدِي}	اختلاس قالون بخلفه	٧٢٣	الاختلاس له بلا خلف
١٠٢	{وَلَا تَتَّبِعَانِ}	تحفيف التاء لابن ذكوان بخلفه	٧٢٧	تشديدها بلا خلف
١٠٣	{حاش}	إثبات الألف وقفًا لأبي عمرو بخلفه	٧٤٤	حذفها وقفًا بلا خلف
١٠٤	{شِرْكَائِي} النحل	حذف الهمزة للبي بلا خلف	٧٦٤	إثباتها بلا خلف
١٠٥	{لَكِنَّا هُوَ} الكهف	إثبات الألف وصلًا للبي بخلفه	٧٨٤	حذفها فقط
١٠٦	{أَوْلَمْ يَرَوْا} العنكبوت	خطاب شعبة بخلفه	٨٧٣	الخطاب له بدون خلاف
١٠٧	{يَابِئِي لَا} الموضع الأول بلقمان	التشديد بالفتح، والتسكين مخففًا للبي	٨٨٥	التسكين مخففًا فقط كقنبل
١٠٨	{يَخْصِمُونَ} يس	ثلاثة أوجه لهشام: فتح الخاء، واختلاسها، وكسرها	٩١٠	فتح الخاء فقط

الاختلاس فقط	٩١١	وجهان لقالون: الاختلاس والفتح	{يَحْصُمُونَ} يس	١٠٩
فتح الياء فقط	٩١٢	كسر الياء إتباعاً، ليحيى بن آدم عن شعبة بخلفه	{يَحْصُمُونَ} يس	١١٠
التشديد له بخلاف	٩٣٨	التشديد لهشام بلا خلاف	{لَمَّا مَتَاعُ} الزخرف	١١١
الغيب بلا خلاف	٩٤٦	الغيب للبزي بخلاف	{لَتَنْذِرَ الَّذِينَ} الأحقاف	١١٢
الإظهار له بلا خلاف	٩٤٩	الإدغام لابن ذكوان بخلاف	{أَتَعِدَّانِي} الأحقاف	١١٣
الفصر للبزي بخلفه	٩٥٠	القصر لابن كثير بخلف	{أَنفًا} محمد	
التحريك لابن كثير وابن وابن ذكوان بلا خلف	٩٥٤ ٩٥٥	التحريك لابن كثير وابن عامر بخلف عن البزي وهشام	{شَطَاهُ} الفتح	١١٤
القصر لابن ذكوان فحسب	٩٥٥	القصر لابن عامر بخلف عن هشام	{فَآزَرَهُ} الفتح	١١٥
الخطاب للجميع	٩٨٦	الغيب لأبي الحارث بخلفه	{فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ} الموضع الأول بالملك	١١٦
الكسر التام للجميع	٩٨٨	قنبل بخلفه: {وَتَعْيَهَا} وحمزة بالاختلاس	{وَتَعْيَهَا} الحاقة	١١٧
البناء للفاعل عند الجميع	٩٩١	البزي بخلفه: {يُسْأَلُ} بالبناء للنائب	{وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ} المعارج	١١٨
السكون بلا خلف	٩٩٦	سكون اللام لهشام بخلفه	{ثُلُثِي} المزمل	١١٩

القصر لابن كثير بخلف عن البزي	٩٩٩	القصر لابن كثير بلا خلاف	{لا أقسم} أول القيامة	١٢٠
الإثبات وقفًا له بلا خلف	١٠٥	إثبات الألف لابن عامر وقفًا بخلف	{قواريرا} الأولى	١٢١
الإثبات وقفًا له بلا خلف	١٠٦	إثبات الألف لهشام وقفًا بخلف	{قواريرا} الثاني	١٢٢

فَصَلِّ فِي حُرُوفِ اللَّعْلِيمِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ خَالَفَ فِيهَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي حُرُوفِ اللَّدَّاجُونِيِّ عَنْ هِشَامٍ خَالَفَ فِيهَا الْخُلَوَائِيَّ عَنْ هِشَامٍ:
 ١. حُرُوفِ الْعَلِيمِيِّ سِوَى مَا تَقْدَمُ:

بالإظهار	{ارْكَبْ معنا}
بالإمالة	بُشْرَى
لم يمل إلا (رَأَى كَوَكَبًا)	باب {رَأَى}
بإثبات الياء	{جَبْرَيْئِيلَ} مَعًا
بالتشديد	{سُعْرَتْ}
بالياء	{ثُمَّ لَمْ يَكُنْ} الأَنْعَامُ
بالياء	{يُقَيِّضُ لَهُ}
بفتح الياء وضم الخاء	{سَيَدْخُلُونَ} جَهَنَّمَ غَافِرٍ
بالياء	{وَيَكُونُونَ} لِكَمَا يُونُسَ
بالياء وتشديد السين	{يَسَاقُطُ} مَرْيَمَ
بفتح الباء وهمزة مكسورة ممدودة	{يَبْيِئْسُ} الأَعْرَافِ
بالياء	{أَوَلَمْ يَرَوْا} كَيْفَ العَنْكَبُوتِ
بفتح الياء وكسر الخاء	{يَخْصِمُونَ} يَسَ
بالياء	{بِمَا يَفْعَلُونَ} النَّمْلِ

٢. حُرُوفِ الدَّاجُونِيِّ سِوَى مَا تَقْدَمُ:

الإبدال	{أَنْبِيَهُمْ}
بسكون العين	{مِنَ المَعْنِ}
بالباء	{لَعْنًا كَبِيرًا}

بسكون الهمز	{مِنْسَأْتُهُ}
بسكون الياء	{مَالِي}
بالخطاب	{أَفَلَا تَعْقِلُونَ} يس
بالتنوين	{عَلَى كُلِّ قَلْبٍ}
بالرفع	{أَوْ يَرْسُلْ رَسُولًا فَيُوحِي}
بالنون	{وَلَنُوفِيهِمْ}
بضم الكاف	{كُرْهًا} معًا بالأحقاف
بالخطاب	{وَمَا تَشَاءُونَ} الإنسان